تحليل نتائج سياسات الإنفاق العمومي في الجزائر

- الفترة 2000- 2014-

Analysis of the results of public expenditure policies in Algeria 2000-2014

د. ميلود عزوز
جامعة خنشلة / الجزائر
Email : khaterissmahane@gmail.com

أ. إسمهان خاطر
جامعة بسكرة / الجزائر
Email : azzouzmiloud6@gmail.com

ملخص:

شرعت الجزائر مع بداية 2001 في تطبيق حزمة من البرامج التنموية الضخمة الهادفة إلى إنعاش النمو الاقتصادي والتغلب على العوائق والنقص المسجل في الهياكل القاعدية وبيئة الاستثمار وزيادة التكامل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة وإيجاد المحيط الملائم لاندماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي،حيث تحاول هذه الورقة البحثية تحليل النتائج الاقتصادية المرتبطة بسياسة الإنفاق العمومي ضمن الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية إجمالا .

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العمومي، النمو الاقتصادي، برامج التنمية.

Abstract:

At the beginning of 2001, Algeria embarked on a series of major development programs aimed at reviving economic growth, overcoming obstacles and shortcomings in infrastructure and the investment environment, increasing the integration of different sectors of the economy and finding an appropriate environment for the integration of its economy into the global economy. Associated with public expenditure policy within the overall objectives of economic policy .

Key Words : *public expenditure, economic growth, development programs*.

تمهيد:

تلعب السياسة المالية دورا مهما في تحفيز النشاط الاقتصادي وتوجيه الجهود التنموية من أجل النهوض بالفرد والمجتمع في النواحي الاقتصادية والاجتماعية وحمايته من آثار الأزمات والتقلبات، حيث تستعمل الدولة أدوات هذه السياسة من إيرادات عامة ونفقات عامة وموازنة من أجل الوصول إلى الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية وتحقيق قدر معقول من العدالة الاجتماعية.

وقد شرعت الجزائر مع تحسن مداخيلها بفعل ارتفاع أسعار النفط بدء من سنة 2000 في إقرار حزمة ضخمة من المشاريع الإنفاقية لمختلف قطاعات اقتصادها، بيد أن النتائج المترتبة على هذه السياسة لم تؤد إلى تحقيق تلك النتائج المتوقعة في مجال التنمية وتحفيز النمو.

وعليه تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: **إلى أي مدى ساهمت سياسة الإنفاق العمومي في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية بالجزائر خلال الفترة 2000-2014؟**

وهذا ما سيتم العمل على الإجابة عليه من خلال المحاور الثلاث التالية:

أولا: الإطار المفاهيمي للسياسة المالية والانفاق العام

1- تعريف السياسة المالية: كانت السياسة المالية ترادف في معناها الاصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة، حيث يرد كتاب المالية العامة لفظ "السياسة المالية" الى كلمة مشتقة من الكلمة الفرنسية **"Fisc"** وتعني بيت المال او الخزانة[1]، أما اصطلاحا فإن السياسة المالية هي أحد عناصر السياسة الاقتصادية،وقد وردت بشأنها التعاريف التالية:

- تعرف السياسة المالية على أنها الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها وتدبير وسائل تمويلها كما يظهر في الميزانية العامة لها.[2]
- كما يمكن تعريفها تبعا **لغاستون** بأنها مجموعة القواعد التي يجب على الحكومة والهيئات العامة ان تطبقها في تحديد النفقات العامة وتأمين الموارد الازمة لسد هذه النفقات من خلال توزيع اعبائها بين الافراد.[3]
- تعرف كذلك السياسة المالية بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة[4]، والتي بموجبها تستعمل الحكومة نفقاتها وإيراداتها لإنتاج آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف.[5]
- كما عرفها البعض بأنها استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، السياسية في ظل ما تعتنقه من عقائد في حدود إمكانياتها المتاحة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة تقدمها ونموها الاقتصادي[6].

وعليه فإن السياسة المالية تمثل الآلية التي تتدخل من خلالها الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف التنموية لمجتمعاتها من خلال أدوات هذه السياسة المتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة.

2- أهداف السياسة المالية:في إطار ما تقدم فإن السياسة المالية تسعى إلى تحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية إجمالا والتي تشمل ما يلي:

التخصيص الأمثل للموارد المجتمعية: يملك المجتمع في لحظة معينة مجموعة موارد محدودة ونافدة، وأخرى متجددة، تسعى الدولة الى إيجاد كفاءات من أجل إنتاج مختلف السلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات الاساسية والمتزايدة للمجتمع، وذلك عن طريق دور التوجيه والتحفيز للقطاع العام والخاص.[7]

تخصيص الموارد الاقتصادية: المقصود من تخصيص الموارد الاقتصادية هو تلك العملية التي يتمخض عنها توزيع الموارد المالية والبشرية بين الاغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق اعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع، ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات:[8]

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص.

- تخصيص الموارد بين سلع الانتاج وسلع الاستهلاك.
- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والخاص.
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.

ومن خلال تخصيص الموارد الاقتصادية يتم استغلال امكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول الى حجم الانتاج الأمثل، وبذلك التوازن الاقتصادي.

تحقيق العدالة في توزيع الدخل: أي تقليل التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة، والذي ينتج من توزيع عوائد ومكافئات عناصر الانتاج من ابناء المجتمع، بل زيادة الدخول للطبقات الفقيرة، هدف رئيسي للسياسة المالية.[9]

تحقيق العمالة الكاملة:السياسة الحكومية تلعب دورا فعالا في تحديد مستوى العمالة، ومستوى الاجور والأسعار،وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني.[10]

3- الإنفاق العام:تعد النفقات العامة أحد أهم أدوات السياسة المالية بالنظر إلى حجم تأثيرها وطبيعة الآثار والنتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تغير معدلات الانفاق ومجالاته، حيث يمكن استعراض أهم التعاريف المقدمة للنفقات العامة من خلال ما يلي:

- ✓ النفقة العامة هي مبلغ من المال (اقتصادي أو نقدي)، يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام، بقصد تحقيق منفعة عامة.[11]
- ✓ كذلك تعرف النفقة العامة على أنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة، فالحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة، الغرض منها حماية المواطنين وزيادة رفاهيتهم العامة، ويستلزم أداء هذه الخدمات انفاقا من جانب الحكومة.[12]
- ✓ كما تعرف النفقة العامة على أنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد إشباع حاجات عامة.[13]

وعليه يمكن استخلاص عناصر النفقة العامة تبعا لما تقدم كالتالي:

- **النفقة العامة هي مبلغ من المال:** يتطلب قيام الدولة بنشاطها المالي، الذي يستهدف إشباع الحاجات العامة وذلك باستخدامها مبلغ من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات، من أجل سير المرافق العامة.
- **صدور النفقة عن الدولة أو عن شخص معنوي عام:**يشترط في اعتبار أن النفقة عامة،أن تصدر من شخص معنوي وإداري، والذي هو إحدى الهيئات العامة الادارية التي تتمتع بشخصية ادارية وذمة مالية.
- **تحقيق حاجة او منفعة عامة:** الهدف من النفقات العامة هو اشباع الحاجات العامة، ومن ثم تحقيق النفع العام او المصلحة العامة وليس حاجات خاصة.

ثانيا: برامج وسياسات الإنفاق العمومي في الجزائر للفترة 2000-2014

بدء من سنة 1999 ساهم الارتفاع المعتبر لأسعار النفط في الأسواق العالمية في تحقيق الجزائر لمؤشرات كلية إيجابية مرتفعة حيث انتقل رصيد الموازنة العامة من عجز بـ 101.4 و 11.2 مليار دج سنتي 1998 و1999 إلى فائض بـ 400 مليار دج سنة 2000، وبدوره سجل ميزان المدفوعات فائضا بـ 7.57 مليار دولار خلال نفس السنة بعد العجز المسجل خلال سنتي 1998 و1999 الذي بلغ 1.74 و2.38 مليار دولار على التوالي، لتشرع الجزائر مع بداية 2001 في تطبيق حزمة من البرامج التنموية الضخمة الهادفة إلى إنعاش النمو الاقتصادي والتغلب على العوائق والنقص المسجل في الهياكل القاعدية وبيئة الاستثمار وزيادة التكامل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة وإيجاد المحيط الملائم لاندماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي، هذه المشاريع تجسدت في ثلاث برامج هي: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي يمتد خلال الفترة 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009، البرنامج الخماسي 2010-2014.

1- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004: بعد تحسن مداخيل المحروقات اتجهت الجزائر إلى تحضير فضاء اقتصادي ملائم وتعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها وتمكين المؤسسة الجزائرية من أن تكون المصدر الرئيسي للثروة، فنسبة 3.2% كمتوسط لمعدل نمو الناتج الحقيقي الخام خلال الفترة 1995-2000 كانت غير كافية لتلبية حاجيات السكان المستعجلة لاسيما في مجال الشغل والسكن والمرافق الاجتماعية وظروف المعيشة، لذا فقد تم وضع برنامج من أجل إطلاق النمو والحفاظ عليه يتضمن تحقيق نمو للناتج الداخلي الحقيقي الخام لا يقل عن 5% سنويا وتوفير ما يقارب 850000 منصب شغل خلال الفترة 2001-2004، حيث يرتكز برنامج الانعاش على المحاور الآتية:[14]إعادة تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يعد أساس إنشاء الثروات، تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها، سياسة للنفقات العمومية تتيح تحسين القدرة الشرائية.

وقد خصص لبرنامج الانعاش الاقتصادي الذي غطى الفترة 2001-2002 غلاف مالي قدر بـ 525 مليار دج وجه بشكل خاص لمشاريع دعم المؤسسات والنشاطات الانتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات والمرافق العمومية في مجالات كبرى كالريو النقل والهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان ودعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وهذا بالتزامن مع جملة من الإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الانتاجية الوطنية.[15]

جدول رقم (1): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المبالغ (مليار)	النسب
أشغال كبرى	100.7	70.2	37.6	2.0	**210.5**	**%40.1**
تنمية محلية	71.8	72.8	53.1	6.5	**204.2**	**%38.9**
دعم قطاع الفلاحة	10.6	20.3	22.5	12.0	**65.4**	**%12.4**
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	**45.0**	**%8.6**
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**	**%100**

المصدر: نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر الفترة 2000-2010**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 9، 2013، ص: 46.

يلاحظ من الجدول السابق أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد حظي بالنصيب الأكبر من الغلاف المالي للبرنامج بقيمة 210.5 مليار دج أي ما يعادل 40.1%، وهذا من أجل تدارك العجز المسجل في مجال البنى التحتية الأمر الذي يسمح بخلق قدر هام من مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة ويتنظر منه المساهمة في توفير الظروف الملائمة للاستثمار وإنعاش المؤسسات الانتاجية العمومية والخاصة، تليه التنمية المحلية بـ 114 مليار دج أي بنسبة 21.7% من قيمة البرنامج ثم التنمية البشرية بـ 90.2 مليار دج أي ما يمثل 17.2%.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009: تضمن هذا البرنامج مبلغ إجمالي للإنفاق العمومي يقدر بـ 4202.7 مليار.

جدول رقم (2): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	%45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	%40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	%4.8
تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50	%1.1
المجموع	4202.7	%100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، نص البرنامج على الموقع:-*www.premier-ministre.gov.dz/.../ProgCroissance.pdf*

وفر هذا البرنامج التكميلي لدعم النمو فرصة فريدة لبناء إطار عمل جديد لإدارة النفقات العامة والاستفادة من الفرص الاقتصادية الكلية والمالية المناسبة خلال فترة تجسيده، ويتبين أن مجمل الغلاف المالي قد تم تخصيصه أساسا لمجالين رئيسيين يتمثلان في تحسين ظروف معيشة السكان وتطوير المنشآت الأساسية، المجال الأول حظي بـ 45.5% من إجمال المبلغ المرصود تركزت تحديدا في قطاعات السكن، التربية والتعليم العالي والتكوين، البرامج البلدية للتنمية وتوصيل المياه والطاقة، أما بالنسبة لتطوير المنشآت الأساسية فقد استأثر قطاع النقل والأشغال العمومية بأكثر من 75% من حجم مخصصاته، بينما لم تزد تخصيصات بقية المجالات عن سقف 14%.

3- البرنامج الخماسي 2010-2014: والذي يأتي استكمالا للبرنامجين السابقين وللخطط التنموية المسطرة منذ 2001، حيث يتضمن نفقات تقدر بـ 21214 مليار دج ما يعادل 286 مليار دولار، يشمل هذا الإنفاق شقين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خصوصا في مجالات السكك الحديدية الطرق والمياه بقيمة 9700 مليار أي ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11543 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

جدول رقم (3): مضمون البرنامج الخماسي 2010-2014

القطاعات	المبالغ (مليار دج)
تحسين ظروف معيشة السكان	8122
تطوير المنشآت الأساسية	8400
دعم التنمية الاقتصادية	3150
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	1800

المصدر: بيان اجتماع مجلس الوزراء حول برنامج التنمية الخماسي، عبر الموقع: algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

يتضمن هذا البرنامج تخصيص أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية من خلال رصد قيمة معتبرة لمجالات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني، الصحة، قطاع السكن، التزويد بالمياه والطاقة، الثقافة والرياضة وغيرها.

يضاف لها حوالي 40% كذلك مخصصة لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، وأكثر من 1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، فيما خصص لدعم التنمية الصناعية أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة تخص إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية، وسيستفيد مجال إنشاء مناصب الشغل من 350 مليار دج، بالإضافة إلى مبلغ 250 مليار دج من الدعم موجه للبحث العلمي وتعميم استعمال وسائل الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم والمرافق العمومية.

ثالثا: النتائج الاقتصادية لسياسة الإنفاق العمومي على المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

إن تحسن بعض المؤشرات الرئيسية في فترة تطبيق البرامج التنموية منذ 2001 كمستوى البطالة، العجز الموازني، عجز ميزان المدفوعات، المديونية الخارجية، احتياطات الصرف، ينطبق أكثر على المؤشر الأول، بينما يرتبط تحسن المؤشرات الأخرى بحجم المداخيل الخارجية للجزائر بالنظر إلى حجم التأثير المحدود لهذه البرامج على النمو الاقتصادي خارج المحروقات، والتي نستعرض تطورها فيما يلي:

1- معدل النمو الاقتصادي: شهد النمو الاقتصادي في الجزائر قدرا بالغا من التذبذب طيلة فترة الدراسة 1990-2013 بالنظر إلى طبيعة اقتصاده االمرتبط بشكل كبير وعضوي بقطاع المحروقات وسيطرة القطاع العمومي على جزء هام من مجمل النشاط الاقتصادي مع ضعف دور القطاع الخاص.

شكل رقم (1): نمو إجمالي الناتج المحلي والنمو الحقيقي في الجزائر 1990-2013

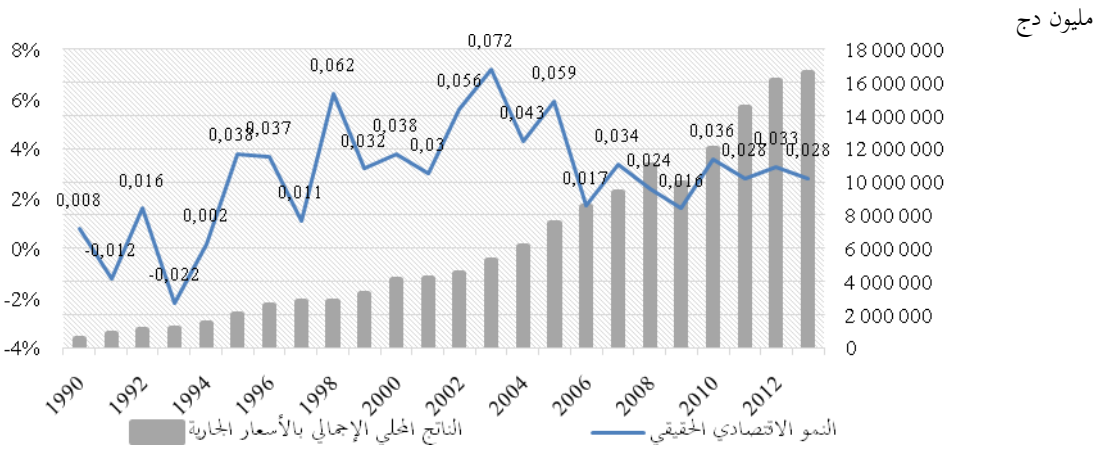

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات: (www.ons.dz)، (data.worldbank.org)

يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي قد سجل نموا إيجابيا متواصلا حيث لم يسجل أي انكماش طيلة فترة التحليل باستثناء سنة 2009 التي شهدت تأثير أزمة الرهن العقاري، وكان أعلى نمو سجلها الناتج المحلي الإجمالي سنة 1991 وذلك بأكثر من 55% في حين كان معدل النمو سالبا بـ 1.2% وهو ما يدل على أن تلك الزيادة كانت اسمية فقط، في ظل وصول التضخم إلى مستويات قياسية بلغت خلال نفس العام 25.9% ووصلت في سنة 1992 إلى 31.68%، أمافي سنة 2013 فقد بلغ معدل النمو في الناتج المحلي نسبة 2.82%

2- معدل البطالة: شهد الاقتصاد الوطني معدلات عالية جدا للبطالة خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1994 حيث ارتفع معدل البطالة من 19.7% إلى 24.4%سنة 1994 ليستقر في حدود 28% خلال الفترة 1995-1998 أثناء فترة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل المؤسسات الدولية، والتي تم خلالها اللجوء إلى غلق العديد من المؤسسات وخوصصتها وتطبيق سياسات صارمة في مجال الإنفاق العمومي لكبح جانب الطلب، ليرتفع مجددا معدل البطالة إلى غاية 29%سنتي 1999-2000 كأقصى حد له خلال فترة الدراسة، وابتداءً من سنة 2001 شهد معدل البطالة انخفاضا متواصلا ليسجل معدلات بين 10 و11% في الفترة 2008-2012 ثم 9.8%♦ سنة 2013، تزامن هذا الانخفاض مع تنفيذ برامج الانعاش الاقتصادي ودعم النمو والتي ساهمت في تنشيط الطلب الكلي وتوفير فرص عمل خصوصا في قطاعات البناء والأشغال العمومية والخدمات التي تعتمد بشكل كبير على اليد العاملة♦♦، لكن طالما أنه من المفترض أن يرتبط هدف التشغيل أساسا بتحقيق معدلات نمو قادرة على امتصاص القوة العاطلة، فإن عدم تحقيق هذا الهدف بالإضافة إلى تحليل هيكل توزيع القوى العاملة يشيران إلى أن تأثير هذه البرامج مؤقت ويفتقد للاستدامة،وأن مستوى التوظيف يرتبط بشدة بحجم التدخل الحكومي حتى بالنسبةللأنشطة التي يديرها القطاع الخاص.

شكل رقم(2): تطور معدلات البطالة في الجزائر 1990-2013.

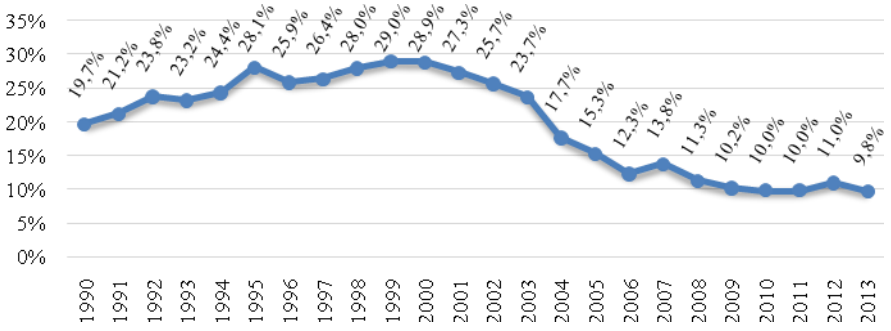

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء (www.ons.dz)

3- رصيد الموازنة العامة:تم تسجيل معدلات عجز له خلال الفترة 1992-1995 في ظل الوضعية الاقتصادية المتأزمة ليعرف هذا الرصيد تحسنا بين1996-1997 تلاه عجز في السنتين المواليتين نتيجة انخفاض أسعار البترول،ثم عاد هذا الرصيد ومنذ سنة 2000 إلى التحسن بشكل متواصل خلال فترة تنفيذ البرامج التنموية إلى غاية سنة 2009 أين سجل بفعل تراجع أسعار البترول جراء الأزمة العالمية وارتفاع النفقات إلى مستويات قياسية (ازدادت خلال 6 سنوات فقط بين 2007-2012 بـ 127%) عجزا استمر بالارتفاع إلى غاية 2013 أين قدر بـ 151.2 مليار دج، وهو ما يوضح شدة ارتباط هذا المؤشر بالتغيرات الحاصلة في عائدات الجزائر من المحروقات في ظل عدم القدرة على تنويع مصادر هذه المداخيل خارج المحروقات والرفع من إنتاجية الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية المنفذة وكذا ضعف فعالية السياسات الضريبية وانتشار الاقتصاد الموازي.

شكل رقم(3): تطور رصيد الموازنة العمومية في الجزائر 1990-2013

مليار دج

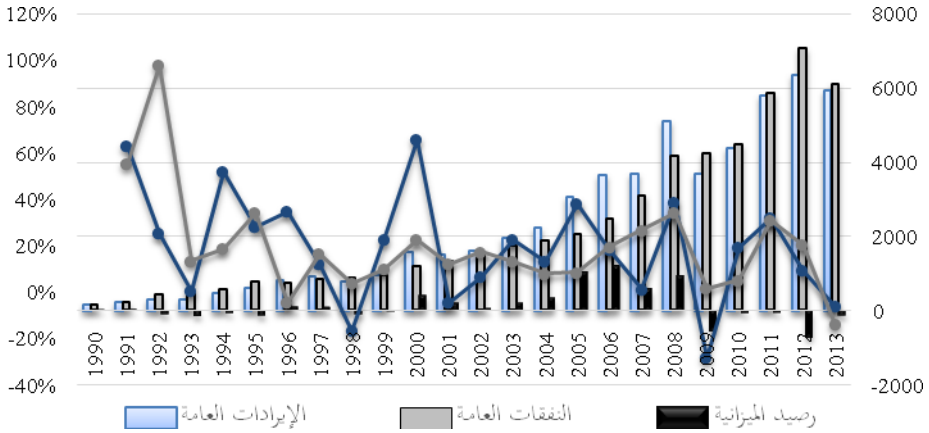

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: - بيانات الديوان الوطني للإحصاء
- بنك الجزائر،التقارير السنوية 2002-2013.

4- رصيد ميزان المدفوعات:كذلك فإن رصيد ميزان المدفوعات قد شهد تحسنا كبيرا ابتداء من سنة 2000 ويظهر تحليل هذا التطور مدى ارتباطه هو الآخر بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط، حيث يقدم الشكل التالي صورة عن تطور قيمة هذا الرصيد.

شكل رقم(4): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر 1990-2013

مليار دولار

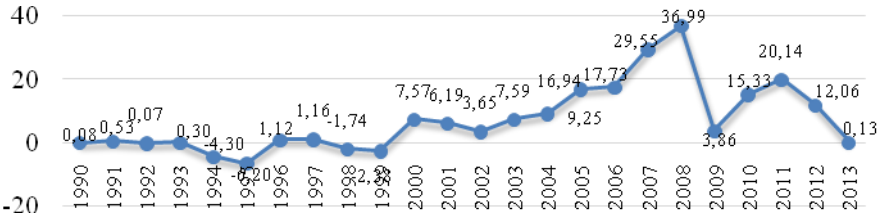

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على: - لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص:286.
- بنك الجزائر،التقارير السنوية 2002-2013.

سجل ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-1993 حالة توازن حيث تراوح رصيده بين 67 و529 مليون دولار نتيجة تحسن أسعار النفط نوعا ما (في حدود 20 دولار)، أما خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 1995 فقد أصبح رصيد ميزان المدفوعات سالب بـ4300 و6200 مليون دولار على التوالي على الرغم من ارتفاع التدفقات المالية سنة 1994 مع بداية تطبيق برامج التصحيح الهيكلي وتخفيض قيمة العملة الوطنية مرتين في عام 1994 حيث يرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط مجددا، ورغم عودة هذه الأخيرة إلى التحسن خلال سنتي 1996-1997 والذي نتج عنه ارتفاع رصيد ميزان المدفوعات إلى 1120 و1160مليون دولار تباعا، إلا أن تدهور أسعار النفط سنة 1998إلى مستوى 12.9 دولار للبرميل مقابل 21.7 دولار سنة 1996 أدى إلى تسجيل عجز في ميزان المدفوعات بـ 1.74 و2.38مليون دولار خلال سنتي 1998 و1999 على التوالي،

وانطلاقا من سنة 2000 وإلى غاية 2013 تم تحقيق فائض في ميزان المدفوعات نتيجة تحسن أسعار النفط حيث بلغ هذا الفائض سقف 37 مليار دولار سنة 2008، بينما سجل انخفاض قارب 90% سنة 2009 عن السنة التي سبقته نتيجة الأزمة العالمية، مع تراجعه بشكل واضح في السنتين الأخيرتين حيث وصل سنة 2013 إلى 0.134مليار دولار.

- بدورها شهدت الاحتياطات الخارجية للجزائر تطورا هاما من 1.5 مليار دولار سنة 1993 وهو ما يعادل تغطية لـ 1.9 شهر استيراد إلى أكثر من 194 مليار دولار سنة 2013 بما يمثل 35.5 شهر استيراد، وهذا نتيجة تحسن أسعار البترول، حيث يظهر بوضوح حجم ارتباط الاحتياطات المتراكمة بتغيرات هذه الأسعار، مع أن وتيرة هذا الارتفاع قد شهدت تباطؤا في أعقاب الأزمة المالية 2008.[16]

خاتمة:

رغم التحسن الملحوظ في بعض المؤشرات المرتبطة بنتائج تطبيق هاته البرامج التنموية وحتى تلك المرتبطة منها بالمستوى الاجتماعي فإن ما تحقق من تحسن يعد أقل بكثير مما كان بالإمكان تحقيقه بالنظر إلى حجم الإنفاق الضخم الذي تضمنته هذه البرامج الثلاث، ولكن المأخذ الأهم يكمن في أن الخطط التنموية التي تم تنفيذها لم تستطع خلق الاستدامة المطلوبة في نمو الاستثمارات وتحسين إنتاجيتها على النحو الذي يضمن استمرار تطورها واستمرار القدرة على رفع ناتجها ورفع التوظيف في الاقتصاد، ومحدودية كبيرة في تنويع الاقتصاد الجزائري وترقية صادراته خارج المحروقات، هذا ما يدفعنا للقول أن هذه البرامج هائلة الضخامة من الناحية الإنفاقية لم تؤت النتائج المتوقعة منها وأن النتائج التي تم العمل على تحقيقها تظل ظرفية في ظل استمرار ارتباط النمو الاقتصادي في جانبه الأكبر بنمو قطاع المحروقات.

المراجع والإحالات:

1السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص. 16.
2 سلام عبد الكريم أل سميسم، السياسة المالية في تاريخ الاقتصاد الاسلامي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2011/2010، ص. 32.
3 عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الاوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،2010، ص.49.
4 ونادي رشيد،آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد التاسع، جوان 2011، ص.111.
5 السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص ص 17-18.
6 هشام مصطفى الجمل،دور السياسة المالية فيتحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي و النظام المعاصر دراسة مقارنة،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2006، ص7.
7اريا الله محمد،السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص.4.
8 عبد المطلب عبد الحميد،السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية،2003، ص.45.
9 محمود حسين الوادي،تنظيم الإدارة المالية منأجل ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2010، ص.191.
10 المرجع السابق،ص.191.
11 أحمد زهير شامية، خالد الخطيب،المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع،عمان،2013، ص.43.
12 عبد المنعم فوزي،المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت لبنان،1972، ص.41.
13 أعاد حمود القيسي،المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الثالثة، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان،2000، ص.36.
14 صالحي ناجية، مخناش فتيحة، واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001-2014) وآفاق النمو الاقتصادي، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، العدد 3، ديسمبر 2012، ص ص: 169-170.
15نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر الفترة 2000-2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 9، 2013، ص. 46.
♦ يرى البعض أن الأرقام المقدمة تحتاج إلى تصحيحات خصوصا في ضوء تعمد السلطات تقديم نسب للبطالة لا تستثني العمال غير المنتظمين.
♦♦ سجل قطاع البناء والأشغال العمومية الزيادة الأهم في حجم القوى التشغيلية حيث انتقل معدل نمو التشغيل به من 7.09% سنة 2002 إلى 18.18% سنة 2008، مقابل نسب متواضعة لباقي القطاعات خلال نفس الفترة قدرت بـ 6.81%، 3.42%، 0.95% لكل من قطاعات الخدمات والتجارة، الفلاحة، الصناعة على التوالي. المصدر: نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص: 51.
16- صالحمفتاح،تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى اصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق،الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية، 20-21 أفريل 2004،المركز الجامعي بشار،الجزائر،ص: 12.
- بنك الجزائر، التقارير السنوية 2002-2013.